

اعلانات

بيع ٨١٢ دونماً
بقرية الريعة (حماد)

ان محمد وفرحة وسعد اولاد يوسف
ابن خضر ومحمد وحربا وعدة اولاد خازم
وسليمان ويونس ابني اسعد بن حسين وسليمان
ومريم وطلوع وامون وزينب اولاد حسن
ابن احمد، وغيليل ودنية ابني حسن الدالي،
ويوسف ويونس ابني احمد الدالي، وسليمان
ابن مصطفى اليوسف من اهالي قرية الريعة
كانوا قد استقرضوا من محمد بك ابن اسعد
باشا العظم مبلغاً قدره الف وسبعمئة ليرة
عشائية ذهباً وتأميناً لهذا المبلغ قد افروا
للموا اليه جميع الالف والمئتين والاثني عشر
دونماً حديقاً اراضي معلومة الحدود كالتالي
الريعة التابعة لحامه فرائعاً بالفواه وقد اقتضت
المدة ولم يدفعوا المبلغ فبشاه عليه وضعت
الاراضي المذكورة بالزيادة المالية اعتباراً
من تاريخ اداءه لمدة خمسة واربعين يوماً
كان له رغبة بالشراء عليه ان يراجع دائرة طابو
لواء حماه والدلال الحاج محمد بفاج وعليه صار
اجلان الكيفية في ١٥ حزيران سنة ١٩٢٠
انذار ببيع ٢٤٧ دونماً
في قرية الريعة
ان يوسف بن احمد المصطفى ورمضان
بن احمد المصطفى واسعد بن ديب من اهالي
قرية الريعة التابعة لحامه استدانوا من محمد
بك بن اسعد باشا العظم مبلغاً قدره عشرون
الفاً وثلاثمائة وخمسة وثلاثون قرشاً وثلثاً هذا
المبلغ قد افروا للرضي اليه فرائعاً وفائياً جميع

المعاملة

العدد ١٣٨

المشتين والسبعة والاربعين دونماً اراضي الكفانة
في القرية المذكورة بالمعلومة الحدود معلومة
وقد اقتضت المدة ولم يدفعوا دينهم فلذا طرحت
الدونمات المذكورة بالزاد العالي مدة خمسة
واربعين يوماً ثم خمسة عشر يوماً مدة الاحالة
الاولية وقد ارسل الاخبار الاخير فاعيد
مذيلاً يشرح قيادة ذلك اللواء ان الاشخاص
المدينين المذكورين مجهول محل اقامتهم
فيوجب المادة الثالثة من تعليمات المهنات
اذ لم يحضروا خلال شهر واحد اعتباراً من
تاريخه اذ انه تجري الاحالة القطعية وعليه
واشعاراً بذلك صار اعلان الكيفية
بيع دار بسوق ساروجة
قد وضع في ميدان المزايدة العلنية كامل
الدار الواقعة في محلة سوق ساروجة بوقاق
الجادة المعلومة الحدود والجارية بتلك قائمة
بنت عبد القادر التجار والمساعة منها يبع
بالفواه والوكالة الدورية الى خليل افندي
عمرورسيه بن روفان بموجب سند مائة
مؤرخ في ١٥ ايار سنة ١٣٢٨ بناء عليه بد
مرور خمسة واربعين يوماً من تاريخ تجري
احالتها المؤقتة، يقبل الضم خمسة بالمائة مدة
خمس عشر يوماً ايضاً ثم يجرى حالها
القطعية فمن كان له رغبة بشراء كامل الدار
المذكورة عليه ان يراجع مديرية طابو
سوربارا لعل علي فاري ولاجله تخبر هذا
الاجلان
بيع ربع بستان بقرية الظاهرية (خدة)
ان عبد الرحمن بن قاسم اليكوري من
اهالي قرية الظاهرية التابعة لحامه استدان

العدد ١٣٩ (الاسنة الثانية)

كل ما يتعلق بقرية الجديدة يراجع بشأنه
مدير سياسة الجديدة

يطلع من اعلانات الحام ودوائر الاجراء والتخليك
واللوائح الرسمية خمسون قرشاً سوريا بصورة
مطلوعة ورشلت عن كل سطر من الاعلانات
الاهلية والقيارية



تاريخ نشأتها
سنة ١٣٣٧ هجرية
١٩١٩ ميلادية
بدل الاشتراك السنوي ٦٠ قرشاً سوريا في الحاضرة
و ٧٥ قرشاً لدخل البلاد السورية وما لا يفرش خارجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوريا

دمشق الخميس ٢٦ شوال سنة ١٣٣٨

تصدر مرتين في الاسبوع

وفي ١٢ تموز سنة ١٩٢٠

جلسات المؤتمر السوري

جلسة الخميس في ٨ تموز ١٩٢٠

١. تليت خلاصة الضبط السابق قبلت
٢. تليت مذكرة من السيد سمير مضان
يطلب فيها مأذونية خمسة عشر يوماً في
الثلاثة في ذلك واخيراً عدل عن طلبه
واكتفى بالاسبوع
٣. تليت مذكرة من السيد فاضل حجة
يطلب بها اجازة عشرين يوماً فرد عليه
٤. تليت مذكرة من السيد عبد القادر
اكيلاني مرسومة بتاريخ طي يطلب بها
المؤونة شهر نظراً لانحراف صحته قبل انصاف
بالاكثرية
٥. تليت مذكرة من بعض علماء دمشق
يخصرون عدم الموافقة على اعطاء المرأة
للقاب قبلت وتقرر حظاً بين الاوراق
٦. تليت مذكرة واردة من الدكتور
سكوت ويركات تنصبن لزوم اعطاء المرأة
حق الانتخاب فقرر - نظماً بين الاوراق
٧. تليت مضبطة القافية للسيد توفيق
الجوهري عن صيدا بدلاً من المضبوطات
الحام محيي الدين الجوهري فجرت المناقشة
لذلك ثم احيلت للجنة

٨. تليت تقرير من السيد توفيق مفرج
يبحث فيه عن صدور جريدة صومونية في
المصحة ويقترح الكتابة الى الحكومة بهذا
المحصول ويدور المناقشة في شأنها تقدم
اقترح بالاكتفاء بالمذكرة تقبل ثم عازبكم
السيد سمير حيدر بالوضوح وطلب من
المقترح الادول سحب اقتراحه وبعد ذلك
قام السيد يوسف اليكسي وبدد سماح الهيئة
بالعمرية له بالكلام يبحث بالوضوح وجرى
الدهام ايضاً من الهيئة ان يريد الكلام
فماذت المناقشة ومن ثم تقدم اقتراح من
اليد عادل وعبد الوهاب فله يطالبون الكتابة
للكفانة وادمت علة اقتراحات بهذا
الصدور وسحب السيد عادل وعبد الوهاب
اقتراحهم واتفقوا على اقتراح جديد من السيد
يوسف اليكسي ثم تقدم اقتراح احالة القضية
مع الاقتراحات لندوات الرئاسة قبلت
بالاكثرية

قرارات محكمة التمييز

قرار شرعي - رقم ١١

قرري اذ اعلم الشريعة الصادر من
محكمة الشريعة بمدينة حماه المؤرخ في ١٠
جبرادى الثانية سنة ١٣٣٠ الرابع لمحكمة
التمييز العربية بكتاب من قضى حمزة ليدنى
مجهزاً وأما بسبب المادة الخمسين من قانون
اصول المحاكمات المدنية والجزائية وعلى الوف
وذلك بناء على استعانة المحكم عتلتها فيه
الآتية الذكر المبلغ العالي في ١٥ ايار سنة
١٣٣٥ وفي ٤ شعبان سنة ١٣٣٦ فذا هو
يتضمن ان وكيل فاعله بنت اسعد اندي
الكلاني ادعت على وكيل حسنى بنت علي
زوجة السيد توري بشان ابن احمد فريسيه
الكلاني المدعى على اوقاف توري باشا
المؤدى اليه ان حصة بنت توري باشا المذكور

هكذا عند الفصل

المعتزلة الموجودة في حضنة، وكانه وتمت وصايتها تتحقق من ريع هذا الوقف كل شهر سبعة قرش رائج وقد تراكم لها الخبز الدعوى واحد عشرين ألفاً وسبعة قرش استحقاق ثلاث سنين لأن موكله المدعى عليه التولية على هذا الوقف خمسة من إنداء ذلك اليها وطالب المحكم على موكله المدعى بالبلغ المتراكم للسلطان وبعد يثبت وكيل المدعى أن الوقف ليس تحت التولية المذكورة منه هو وقف نوري بشد ذاته وإن ابتداء السنوات الثلاث الزائدة سنة ١٢٣٢ اعترف وكيل المدعى عليها باستحقاق المعتزلة المذكورة لا ذكر وإنما تنقضي حصتها في كل شهر وإن عقارات الوقف معطلة وغير مأجورة بسبب الأحوال الحاضرة وأبرز وكيل المدعى ورقة مذيلة بختم التولية تتضمن إقرارها باستحقاق المعتزلة لغير سبعة قرش في الشهر لحكم الحاكم بتمام هذا البالغ المدعى به بذمة التولية وإسرها بذمة لوصية المعتزلة

وفرضت اللاحقة الجزائية التي هي عبارة عن طلب رد استدعاء التمييز لرفوعه بعد انقضاء مدته مع الرد على ما ذكرته الميزة في لائحته

ولدى التدقيق بالذاكرة لايجاب تبين أن وكيل المدعى لم يذكر في دعواه شرط التوقف في غلة وقته ولا استثناء الموجود بين المدعى من المستحقين ليدل وجب استحقاق المعتزلة المذكورة سبعة قرش في الشهر فنفقت الآراء في ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٣٨ وفي ١٨ نيسان سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادتين ١٨٢٩ من المجلة و٢٤١ من أصول المحاكمات المحترقة على نفسه واعادته له ليلبيح ذلك للطرفين وإجراء الاجاب الشرعي فيه

قرار حقوقي - رقم ١

بعد أن علم من الدقنين أن طلب التمييز انقدم من الحاج محمود بن محمد الخالدي بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩١٦ وقدم في مدة المدة الزمنية والنفي الرأي على الظرف فيه دقت العقدة المحكمة السادة من الحاكم المنفرد في مدينة حماة بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٩١٩ وما نفزع عنها من الأوراق تبين أن محمد بن أحمد اليوسف ادعى على محمود الخالدي بأنه غصب منه بقة معلومة الاشكال بالاولان تبلغ قيمتها ثلاثة آلاف وخمسة قرش وسجارة سفرها قيمتها ألف وخمسة قرش وطالب اعادتها ان كانتا موجودتين ولا فقيمتها ان كانتا مفترقتين والمدعى عليه انكر دعوى المدعى وذكر أن البقة والحجارة المدعى بهما كانتا

مرفقة من عند المدعى من مدة سنة ونصف وكسور وتهم ولده بهما وأنه لم يكن عدو علم بهذه المسألة فكلف الحاكم المدعى لاثبات مدعاه بالبينة فسمى على ذلك شهوداً شهدوا بأن المدعى عليه كان تهم للمدعى بحضوره بدفع خمسة آلاف قرش بدلاً عن قيمة البقة والحجارة المذكورتين لحكم الحاكم وإلزام المدعى عليه بمحمود المذكور بدفع مبلغ خمسة آلاف قرش للمدعى محمد اليوسف المذكور

١. استدعاء طلب التمييز محمد الرفوف فتم بتضمن أن إقرار التهمة المشهود برفوعه خارج حضور الحاكم لا يثبت الدعوى إذا تجاوزت الألف قرش لا يسوغ رؤيتها إلا بسند فيطلب نقض الحكم

ولدى المذاكرة بالاجاب وجد أن دعوى المدعى هي تتعلق بتعويض البقة والحجارة ولم يبين زمان الغصب وسكانه وهي بيلة على التردد فكان من اللازم تكليف المدعى بتصحيح دعواه اما بالدينار بالقيمة ثم لا انكر خصمه دعواه ذكر تهم المدعى عليه بالقيمة وبالطلب انقام المدعى شهوداً على تهم المدعى عليه بقيمة خمسة آلاف قرش وحصل الدعوى عن تصحيح اساس الدعوى وعن كونها فوق الف قرش ولم تربط بسند وفقاً للمادة ٨٠ المدلة من قانون اصول المحاكمات المحترقة المنضمه على قانون حكم الصالح المؤرخ في ١١ تشرين الاول سنة ١٢٣٠ وكان يلزم على الحاكم المنفرد تبين في قراره التضمن طلب الشهود الاسباب الموجبة لاستماع البينة الشخصية في هذه

لادعى وإعلان ختام المحاكمة بعد انقضاء كلام الطرفين

لذلك استناداً على المادة ٤٤ من قانون حكم الصالح نقرر بالنفي الرأي في المذاكرة

النعدة في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٣٧ وفي ٢٦ آذار سنة ١٩١٩ نقض العقدة الملكية الميزها بالظرف لا ذكر واعادة الأوراق لها لإجراء الاجاب وايضا التليغات للطرفين وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور وخرج النقض البالغ خمسين قرشاً يعود على من يظهر في نتيجة الدعوى

قرار جزائي - رقم ١٧

دق في الاعلام الجنائي الصادر من محكمة الاستئناف في مدينة حلب المؤرخ في ٩ آذار سنة ١٩١٩ المرفوع لمحكمة التمييز الرعية مع أوراقه ليحق حسب الاصول فوجد بتضمن الحكم بوضع كل من حسين النجم ورفقه الموقوفين اعتباراً من تاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ ونواب بن محمد الحسين ورفقائه الذين في حالة الاعتقال ليرة (لبراقه) مدة ثلاث سنوات واخذ ليرة جزاء نقدياً من كل منهم وذلك تقيماً للعقود الأولى من المادة ١٥٢ من قانون الجزاء لثبوت ارتكابهم جرم شن الغارة على قرية تل حارود بلاشك الكائن في العمق التابع لقضاء الرحيانية وبنيهم اموال الاهليز ومواسمهم استناداً على ما اجاب بمقتهم من الدلائل والاخبارات

ولدى المذاكرة بالاجاب تبين أولاً أنه

في المحاكمة الجارية بتاريخ ٦ آذار سنة ١٩١٩ المدرجة في الصحيفتين الحادية عشر والثانية عشر من ضبط المحاكمة لم يذكر وجود المدعي العام او وكيله أثناء المحاكمة وفي احدها صار بيان استحضار المحامي جمال بك ولم يستحضر المحامي الآخر ليدل انقضى، ثانياً أن القرار المعطى بتاريخ ٢٩ محاكمة احمد المنهجين محمد المطاني نظراً لرضه المذموم ذلك القرار في الصحيفة الثالثة عشر وجد خلافاً من انشاء الهيئة المحاكمة ومن التاريخ، ثالثاً أن رئيس الرميطة هاشم انقضى شهد بالمحاكمة انه لم يملك دقراً في بيان وتعداد الاشياء التي استردت من المحكومين وخالفهم واما الشاهد الشيخ عبد الكريم شهد بخلافه بأن هاشم انقضى شك دقراً باسترداد الثمن وبات المحاكمة لم تستحضرها سورية بالتواجهة وتساخا عن هذه البينة كما انه لم تحقق من الشاهد الآخر مظالم انقضى عن البينة لشهادته ولا تبين اسماء المقررين بصورة واضحة ولم تستحضر المحاكمة محمد ابراهيم شيخ عشيرة ابو شعبان أحد الموقفين على ورقة الضبط لاجل الاستيضاح

١. عن كفاية الحادثة المذكورة - رايها أن قرار المجرم لم يستجمع الاسباب الثبوتية تفصيلاً ولم يبين تاريخ المذاكرة المدعى بها ولا حققت من اسبغ المتهمين استردت الاموال المنصوبة بصورة منفصلة ورغماً عن استناد المحاكمة في حكمها على افاذات المتهمين الأولية فلم تندرج في ضبط المحاكمة والاعلام تلك الافادات او خلاصتها

لذلك نقرر بالنفي الرأي في اثناعين

سنة ١٣٣٧ وفي ٨ ايار سنة ١٩١٩ وثانياً على الاسباب المذكورة وتوفيقاً للمادة ٣١٤ من اصول المحاكمات الجزائية نقض الاعلام المذكور واعادة الأوراق للمحكمة لاجراً

الاجاب انقضى الباقين وخرج انقضى البالغ مئتي قرش يعود على من يظهر في نتيجة الدعوى غير محق

== (قرارات اميل) ==

من محكمة الاستئناف - زاء سوريا

ان الهيئة الانشائية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ٢٢ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ٣ بد أنكر بن حسين الخروفي من قرية الشربيات الثالثة لثبوتها في التليغ وبأن المذكور كان ولم يزل يترك قد منع من جانب رئاسة محكمة استئناف - زاء سوريا بذمة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبع القانون ويحضر لهاها وإذا لم يحضر بطرف المدعى المذكورة فترافقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع غير مطيع من قانوني في هذه البينة وتجرى عنه ما يراه من عمل فاعلمه بغير ان يخبر عنه وعلى جميع ما روي ضابطه العاليية التمس عليه وتسليمه وبيناك لذلك حرد هذا القرار في ٢٣ ربيع سنة ١٩٢٠

ان الهيئة الانشائية في سوريا قد انتهت بموجب قرارها المؤرخ في ٣ ايار سنة ١٩٢٠ رقم ١٥ احمد بن علي الكروبي من محلة الأكراد بالصالحية اللعين في اربعة غنم النامة للاميرة بزيادة ثقل وبما ان المرفوع كان ولم يزل يترك قد منع من جانب رئاسة محكمة استئناف - زاء سوريا بذمة عشرة ايام ايضاً اعتباراً من هذا التاريخ لكي يطبع القانون ويحضر لهاها وإذا لم يحضر بطرف المدعى المذكورة فترافقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية يعتبر غير مطيع غير مطيع من قانوني في هذه البينة وتجرى عنه ما يراه من عمل فاعلمه بغير ان يخبر عنه وعلى جميع ما روي ضابطه العاليية التمس عليه وتسليمه وبيناك لذلك حرد هذا القرار في ٢٣ ربيع سنة ١٩٢٠

هكذا عند الأصل

دعوى مايل يادو للاداء عليه وكل من جعل
وجوده يجبر ان يجبره على جميع ماوري ضابطه
المدلة اللهض عليه وتسليمه وبذلك ذلك حرر
هذا القرار في ٣٠ حزيران سنة ١٩٢٠

ان الهيئة الانجليزية في مركزه وبالفد انتهت
بوجوب قرارها المؤرخ في ٩ حزيران سنة ١٩٢٠
ورقم ١٧٨ خيل بن احمد غزاله من علة الاكراه
بالساعة بجنابة قتل وبان المذكور كان ولم يزل
لأرق قد منح من جانب رياسة محكمة الاستئناف جزاء
موربا ملة عشرة ايام ايضا اعتباراً من هذا التاريخ
لكي يطبق القانون ويجبره على تسليمه وبذلك
المدلة المذكورة فتوفيقاً لالة ٣٧١ من قانون اصول
المحاكم الجزائية من غير غيره مايع لانتان ايسة من
الحقوق المدنية ويجري عليه عكسه غريباً وتجنز اوالة
بالله بما لايجوز له الا اذ هو يادو للاداء
عليه وكل من علم بجعل وجوده يجبر ان يجبره عنه
وعلى جميع ماوري ضابطه المدنية القبض عليه
وتسليمه وبذلك ذلك حرر هذا القرار
في ٥ تموز سنة ١٩٢٠

ان الهيئة الانجليزية في مركزه وبالفد انتهت بوجوب
قرارها المؤرخ في ٣ أيار سنة ١٩٢٠ ورقم ١٠٩
حسن بن خدام الجاني من علة الة رة وليس بن
الشيوخ عبد الله بن من محلة باب السلام وعبد العزيز
ابن جمال انما البرز بن من محلة قرية المزة بجنابة
سرفة وبان المذكورين كقواد لم يزلوا اقرين
لقد طعروا من جانب رياسة محكمة الاستئناف
الجزائية في سور يا ملة عشرة ايام ايضاً اعتباراً
من تاريخ اذاه لكي ياتيوا القانون ويجبروا
لجانها واذا لم يفسروا خلال هذه المدلة فتوفيقاً
لالة ٣٧١ من قانون اصول المحاكم الجزائية يستعملون
غير مطعونين لانتان فيسقطوا من الحقوق المدنية
وتجري عكسهم غريباً وتجنز اوالهم بالثالث ولا
يجوز لهم اقامة دعوى مايل يادو لالة الدعوى عليهم
وكل من علم بجعل وجوده يجبر ان يجبره عنده وكل من
ماوري ضابطه المدنية القبض عليهم وتسليمهم
وبذلك ذلك حرر هذا القرار
في ٥ تموز سنة ١٩٢٠

من محكمة الاستئناف جزاء حرران
ببان احمد عبد الوكيل من قرية تل شهاب
المطعون بمادة سبعة وقيل قد منح من جانب
الرياسة ملة عشرة ايام لطبيع الذانوف
ويسلم نفسه ضمن المدلة المذكورة فذا لم يزل
نفسه تجري بجنابة المحاكمة غريباً وتجنز ملاكة
توفيقاً لالة ٣٧١ من قانون اصول المحاكم
الجزائية وان كل مامور ذلك وقوة مساحلة
مجبورة بالقبض على المتهم المرقون وتسليمه
للدائرة المحكمة وعليه تحررت ورقة المدلة

في ٢٦ حزيران سنة ١٩٢٠
ان الحاكم المنفرد بلوا الكرك قد اتهم
بوجوب قراره المؤرخ في ٣ شباط سنة ١٩٢٠
ورقم ٩٠٩ مطعون من زهير من عرب بني صخر
بجنابة الرشوة وبان المذكور كان ولم يزل
من جانب الرياسة ملة عشرة ايام لطبيع
الذانوف وتسليم نفسه ضمن المدلة المذكورة
فاذا لم يزل نفسه تجري بجنابة المحاكمة غريباً
وتجنز ملاكة توفيقاً لالة ٣٧١ من اصول
المحاكم الجزائية وان كل مامور ذلك وقوة
مساحلة مجبورة بالقبض عليها وتسليمها
لدائرة المحكمة وعليه تحررت ورقة المدل
في ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٠
(من محكمة الاستئناف الجزاء بالباطل)

ان الحاكم المنفرد بلوا الكرك قد اتهم
بوجوب قراره المؤرخ في ٣ شباط سنة ١٩٢٠
ورقم ٩٠٩ محمد السكران من عرب بني صخر
بجنابة الرشوة وبان المذكور كان ولم يزل
فأرق قد منح من جانب الرياسة لمحكمة
الاستئناف الجزائية بالباطل ملة عشرة ايام
ايضاً اعتباراً من تاريخه لكي يطبق القانون
ويجبره لجانها واذا لم يزل خلال هذه المدلة

فهم من اشعار مدير مال دوما انت
القرى المحررة اسماؤها نيا على لمخ بل مزايمة
اعشارها المقدار المحرر فيها فلي السدين
مراجعة ديوان الواردات بدمشق او مالية
القضاء المذكور

قرش التربة فهم من ٨٠٠٠٠
١٩٠٠٠٠ حران
٣٩٩٩٠ يزوة
١٤٠٠٠ سكة وقية المرادي
٨٠٠٠٠ قرحتا
١٥٠٠ حانوت دير
١٥٠٠٠ خوش الاموية
٣٣٠٠ اوتايا
١٦٦٠٠ قصبة الزبدان
٨٠٠
نرش
١٦٦٠٠ قصبة الزبدان
٨٠٠
فهم من اشعار قاضي مقام دوما وحاجها
ان القرى المحررة اسماؤها نيا على بل بلغ
بدل مزايمة اعشارها المقدار المحرر في جانبها
فلي الطالبين مراجعة ديوان الواردات
او مالية القضاء لنسوبة لالتربة المطلوبة
(الزبداني)

فهم من اشعار قاضي مقام دوما وحاجها
ان القرى المحررة اسماؤها نيا على بل بلغ
بدل مزايمة اعشارها المقدار المحرر في جانبها
فلي الطالبين مراجعة ديوان الواردات
او مالية القضاء لنسوبة لالتربة المطلوبة
(حاصبيا)
قرش
٧٠٢١ سولي هجة نصيبة
٢٧٢٠ دلمية
٢١٦٥ قزارة
٥٩١٢ حلس
٤٣٥٢ مغر ضياعه
١٣٢٠ مجز
٤٧٢١ باليلين
٣٩٩٣٠ مجدل شمس
١٠٥٥٨ بطيحاو وتوايه
٣٠٠٠ الحاربيه
١٢٩٠٠ الفرديس
٦٦٠٠ ابو قحجة
٧٨٠٠ ماري
(دوما)
١٩٠٠٠٠ حران
٣٩٩٩٠ يزوة
١٤٠٠٠ سكا وتوايه
فهم من اشعار مدير مال قضاء
الزبداني وحاصبيا ان القرى المحررة اسماؤها
نيا على بل بلغ بدل مزايمة اعشارها المقدار

هكذا منه الاصل

المحرر في جانبها فلى الطالبين مراجعة ديوان الواردات وأماله القضاء المنسوبة لها القرية المطلوبة :	قرش مجلس إدارة لواء المركز تمديد مدتي الزيادة والاحالة في بيع اعشار قرى دمشق لفاية في ١٥ تموز سنة ١٩٢٠ وعليه اقصي اعلان الكيفية	البدل السابق البديل اللاحق قرش مصري قرش سوري ١٣٠٠٠ ٢٠٠ ٢١٠٠٠٠ (القبضاء)
قرش ٢٠٠٠٠ عين خوري عطيب ٤٥٠٠ سرفايا مع كوتا (حاصبيا) ٦٥٠٠٠ ماري ٨٠٠٠ التردس ١٣٠٠٠ ***	*** صدق مجلس ادارة اللواء على تمديد مدة الاحالة الاعشار وادي النجم خمسة عشر يوما اعتباراً على ٦ تموز سنة ١٩٢٠ وعليه اعلنت الكيفية	وفغرة الساجور (عبود الحورام) ٣١٥٥٠ راجم وابو الفرسان ***
فهم من اشع زنديري مال دومو وجبرود ان القرى المحررة استحوها فنيا بل بلغ بدل مزايدة أعشارها المقدار المحرر في جانبها فلى الطالبين مراجعة ديوان الواردات بدمشق او مالية القضاء المذكور	*** فهم من اشعار قائم مقام حاصبيا ان اعشار قرية شوبالغ بدل مزايدة اعشارها عشرين الف قرش فلى الطالبين مراجعة ديوان الواردات بدمشق او مالية القضاء المذكور	بلقت أعشار قرية الحرافيش والشريفين التابعة لقضاء الجيزة مبلغ (٥٤٠٠٠) قرش سوري . فن اراد الاشتراك بالزيادة عليه ان يراجع مديرية الواردات والاملاك في وزارة المالية ***
(جبرود)	*** ايرتت الأحالة الاولى على اعشار القرى المحررة فنيا بل والمهمة قضاء عمان بالبدلات المرقمة بجانب استحقاقها فن يود الاشتراك بالزيادة عليه ان يراجع مديرية الواردات والاملاك في وزارة المالية :	اجريت الاحالة الاولى لاعشار القرىتين المحررتين فنيا بل بالبدل المين بجانب اسميها فن اراد الالتزام عليه ان يراجع مديرية الواردات واملاك الدولة في وزارة المالية :
قرش ٨٢٠٠٠ المعطمية ٢١٨٨٠٠ الرحيبه ١٦٠٠٠ المعطمية ٦٣٣٦٠ حفير القوما ٣٨٧٠٠ بندا (دوما) ٣١٥٠٠ البيطارية ٥٤٥٠٠ حانوت سعيد باشا ٢٣٠٠٠ الدلبة ٤٢٥٠٠ خرسنا القنطرة ٢١٧٥٠ تلمسكن	قرش بصري قرش سوري ٢٢٠٠ ٤١٩٥٠ الحصيلات ام قصر ٨٦٦٨ ١٨٨٢٢ البيات الحجارمة الملعوى ٢٧٥٠ ١٦٧٨٠ حنن المرادشده ***	البدل اسم القرية قرش سوري ٤٧٠٠٠ التخصيص ١٧٨٠٠٠ عين صوبالغ ***
ان اعشار القرى المحررة استحوها فنيا بل والتابعة لواء البلقاء منطروحة في المزايدة البلية فلى من يرغب الالتزام مراجعة مديرية الواردات في وزارة المالية :	اجريت الاحالة الاولى لاعشار قرية الرقاع ببدل (٤١٠٠٠) قرش سوري وقرية القرويسه ب (٦٧٠٠٠) قرش سوري فن اراد الالتزام عليه ان يراجع مديرية الواردات والاملاك في وزارة المالية	

العدد ١٢٩	المقدمة	مناقشة أمثال
شيء من ذلك عليه بمرجعة الإدارة في محلة	مناقشة ادوات	مناقشة أمثال
الفنوت والسلام	لادارة البرق والبريد	مناقشة أمثال
بم قطع ارض وملاك	كانت ادارة البرق والبريد قد وضعت	كانت ادارة البرق والبريد قد وضعت
في الحربة (بعلبك)	بالمناقشة الادوات البرقية والاورام البريدية	بالمناقشة الادوات البرقية والاورام البريدية
قبلاً طرح الزائدة المالية النصف من	الحررة بالقيمة المحفوظة لدى الادارة وقد	الحررة بالقيمة المحفوظة لدى الادارة وقد
الثلاث والعشرين قطعة ارض سابع ونصف	رست على طلبها الاخير بدلا قدره ستة عشر	رست على طلبها الاخير بدلا قدره ستة عشر
قطعة الكرم والكمال من الدار وقطعة ارض	الف قرش مصري فمن شاء الاطلاع على	الف قرش مصري فمن شاء الاطلاع على
سابع الكائنة بقرية الحربة التابعة لقضاء	مخزجات الادوات والآلات المذكورة	مخزجات الادوات والآلات المذكورة
بعلبك خاصة لبراهيم بن جمعة وعيسى (المتوفى)	والدخول في المناقصة والوقوف على الشروط	والدخول في المناقصة والوقوف على الشروط
من قرية الحربة المذكورة بموجب سندات	المقررة عليه بمرجعة الادارة او بمجلس ادارة	المقررة عليه بمرجعة الادارة او بمجلس ادارة
طالبو والمرغة بالوفاء من السادة محمود بن	الواء في دمشق ولحيط العموم بذلك علماً	الواء في دمشق ولحيط العموم بذلك علماً
ملحم مصطفى وملحم بن ابراهيم سعيد ابني	صار اعلان الكيفية	صار اعلان الكيفية
حيدر والحاجة يوسف بن الياس النجاشي من	مناقشة تمر يرض جسر ين	مناقشة تمر يرض جسر ين
بعلبك لقاء مبلغ قدره مئتان وسبع وعشرون	واصلاح طريق	واصلاح طريق
ليرة عثمانية ذهباً وقد انتهت مدة المزايدة	طرح بالمناقصة بطريقة الظرف المتخوم	طرح بالمناقصة بطريقة الظرف المتخوم
الاولى وتقرر على اسماء الطالبين الاخيرين	تمر يرض الجسر ين على طريق (كيوان - المزة)	تمر يرض الجسر ين على طريق (كيوان - المزة)
وهم مصطفى بك ابن ملحم افندي واحد من محمود	وايضاً اصلاح الطريق مابين كبروات	وايضاً اصلاح الطريق مابين كبروات
ملحم وابراهيم بن ملحم افندي سعيد بملحم قدره	والمهاجرين وذلك لانه يوم المجلس الواقع في	والمهاجرين وذلك لانه يوم المجلس الواقع في
اربعون الف قرش عملة دراجة بئندر بعلبك	١٥ تموز سنة ١٩٢٠ صباحاً قبل	١٥ تموز سنة ١٩٢٠ صباحاً قبل
وسيقبل القم خمسة باللة لمدة خمسة عشر	الظهور فلي راغبى التمدد ان يراجعا ادارة	الظهور فلي راغبى التمدد ان يراجعا ادارة
يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان	النافعة خلال هذه المدة للاطلاع على الشروط	النافعة خلال هذه المدة للاطلاع على الشروط
وتجوز في الاحالة القطعية فمن كان له رغبة	مصنوعات معمل القمم	مصنوعات معمل القمم
بالشراء او ما قبل فليراجع مأمورية طالبو	تعلن ادارة الشركة الحديدية الحجازية	تعلن ادارة الشركة الحديدية الحجازية
القضاء والدلال رضا الجمال	ان معملها الكبير في القدم قد صنع عملاً	ان معملها الكبير في القدم قد صنع عملاً
***	للزيت واشراب من حديد القولاذ باحجام	للزيت واشراب من حديد القولاذ باحجام
قبلاً طرح في الزائدة المالية النصف	واشكال مختلفة مقنة الصنع حسنة الجلسر ،	واشكال مختلفة مقنة الصنع حسنة الجلسر ،
من الثلاث والعشرين قطعة ارض سابع	ولديها الآن كمية حاضرة منها يمكنها بينها	ولديها الآن كمية حاضرة منها يمكنها بينها
ونصف قطعة الكرم الكائنة بقرية الحربة	بالجملة والمرقز وكذلك فائنا قبل النواصي	بالجملة والمرقز وكذلك فائنا قبل النواصي
التابعة لقضاء بعلبك خاصة كتمان ومحمد	اللازمة من هذا الجنس بالانجام والاشكال	اللازمة من هذا الجنس بالانجام والاشكال
ابني عيسى حمود عيسى من القرية المذكورة	الطلوبة فمن كان له رغبة في الحصول على	الطلوبة فمن كان له رغبة في الحصول على

جاء في